خاتمة

لأملاك الدولة الخاصة أهمية في حياة الأفراد والمجتمع إلا أنها لم تكن تحظى بحماية مثالية رغم وجود ترسانة قانونية لحمايتها ولعل السبب الرئيسي لذلك هو عدم توازن المنظومة القانونية المتعلقة بها نظرا للتحولات التي مرت بها الجزائر.

ولقد عمد المشرع من خلال ما تم دراسته إلى وضع وسائل رقابية لحماية أملاك الدولة والتي تتمثل في الشغل الخاص عن طريق العقود وهي رقابة قبلية على شغل واستغلال أملاك الدولة الخاصة، إضافة إلى العقود توجد القرارات وهي أيضا تعمل على الحفاظ على أملاك الدولة الخاصة ومنه اتخذ المشرع إجراءات وقواعد قانونية خولها للإدارة لضمان هذه الحماية انطلاقا من الآليات الرقابية المقررة للإدارة للرقابة على أملاك الدولة الخاصة من خلال نوع العقار سواء بالنسبة للعقار الفلاحي للأراضي وذلك بمنع تحويل الأراضي الفلاحية والبناء عليها وكذا إجبار الملاك باستغلال الأراضي الفلاحية من خلال تطبيق أحكام قانوني التوجيه العقاري 25/90 والتوجيه الفلاحي 16/08.

بالإضافة إلى الحد من الاستغلال الفوضوي للأراضي المعدة للبناء وهذا بصدد ما جاء به قانون 29/90 والمراسيم المطبقة له حيث نص على أدوات التعمير من أجل فرض رقابة قبلية على عملية البناء والتوسع العمراني بالإضافة إلى شهادات إدارية بعدية على استغلال واستعمال الأراضي العمرانية وكذا أهم الإجراءات المخولة للإدارة في حالة معاينة المخالفات بالإضافة إلى وضع وسائل وآليات لحماية هذه الأملاك الخاصة من أي اعتداء سواء من قبل الأشخاص أو الدولة زيادة على ذلك رصد قواعد قانونية وأجهزة إدارية تسهر على حماية أملاك الدولة الخاصة.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع على **بعض النتائج** التي يمكن استخلاصها كالتالي:

1- نص المشرع على ظروف استغلال وتسيير جميع الأملاك سواء منها المخصصة أو المؤجرة أو الممنوحة في إطار عقود الامتياز الفلاحي.

2- تأخر صدور النصوص المتعلقة بهيئات الرقابة في المجال الفلاحي أدى إلى عدم التطبيق الفعلي لقانون التوجيه العقاري في الميدان لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية التابعة للخواص.

3- يعود سبب الاعتداء على الأملاك الخاصة إلى سوء التسيير ونقص الرقابة الميدانية الفعالة لتسييرها وذلك بسبب نقص تكوين خبرة الأشخاص المكلفين بالرقابة.

4- كما أن الإدارة ملزمة بإزالة التعدي الواقع على الأملاك وذلك من خلال الإجراءات والقواعد القانونية التي وضعها المشرع.

5- تعتبر قواعد التهيئة والتعمير التي سنها المشرع الجزائري آليات تمنع الاعتداء على الملكية العقارية.

وفي الأخير يمكننا ختم دراستنا بمجموعة من **الاقتراحات** وهي كالآتي:

1-تشديد الرقابة من خلال إنشاء أجهزة ولجان متخصصة على المستوى الحلي فيما يتعلق بكيفية استغلال هذه الأملاك.

2- تكوين جمعيات لحماية الأملاك الوطنية الخاصة لتحسيس المواطن بأهمية هذه الأملاك .

وأخيرا يمكننا القول بأن الرقابة على شغل واستغلال أملاك الدولة الخاصة من أهم المواضيع التي تم تناولها حيث تتطلب دراسة هذا الموضوع وعيا بالإضافة إلى وضع نقاط ومسائل تتمحور حول مدى فعالية الرقابة الإدارية على الأملاك الدولة

الخاصة وذلك بوضع المشرع لقواعد قانونية وإجراءات تطبق لكشف المعتدين على الأملاك ومن جهة إيجاد الحلول للحد من هذا الاعتداء وحماية الأملاك.

وختاما نأمل أن هذه الدراسة قد وفقت في استجلاء ما ينبغي استجلاؤه وإثارة ما يجب إثارته.